

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥

الدور المصري السعودي يدعو إلى الحوار والعقلانية ويرفض تحويل لبنان إلى ساحة لتصفية الحسابات نصر الله يصعد ضد <<التقريرين>> والمواجهة مع المجتمع الدولي مادة خلافية بين اللبنانيين

جورج علم

لارسن يحاول الإيقاع بين <<حزب الله>> والحكومة. ميليس يحاول الإيقاع بين الشيعة والسنة. السؤال: ماذا فعلنا، أو ماذا نفعل كلبنانيين للحوّل دون ذلك؟ لا جدال في ما أعلنه الأمين العام لـ <<حزب الله>> السيد حسن نصر الله، أمس. إنه من حيث موقعه، له ملء الحرية في ان يقول رأيه بصراحة في تقرير كل من لارسن، وميليس. لكن ما أعلنه ليس موضع إجماع بين اللبنانيين، وهناك من له وجهة نظر مختلفة، وتقييم مختلف لمسار الأمور، مغاير تماما. وهنا تكمن المشكلة، وخلاصتها أن لا وفاق بين اللبنانيين على الكثير من المواضيع المثارة، لا بل إنهم يواجهون وضعاً دولياً معقداً، في ظل انقسامات عميقة وخطيرة حول العديد من العناوين والتفاصيل، بينها سلاح <<حزب الله>>، والسلاح الفلسطيني. لم يأت نصر الله بجديد، عند التأكيد على موقعه، وخياراته، في صلب المعادلة الإقليمية الدولية. تحدث عن مثلث المقاومة <<البناني السوري الفلسطيني>>، ولم يأت على ذكر مثلث الصمود، والدعم <<البناني السوري الإيراني>>، ربما لاعتبارات وخلفيات لا يريد نشر غبارها في هذه المرحلة الدقيقة، والحرجة. ذهب الى الأبعد، كأن السوريين قد حسموا خياراتهم في مواجهة الضغوط الدولية، سهاء أكانت متأتية من الولايات المتحدة، إم من مجلس الأمن. وطالب بمبادرة

عربية قبل أن تقع الواقعة، وبدور سعودي مصري، من دون أن يحدد بوضوح ماهية هذه المبادرة، أو هذا الدور تحديداً.

وفي اللحظة التي كان يُلقى فيها خطابه، كان الرئيس المصري يجري محادثات في دمشق، والأصح أنه كان يكمل المهمة التي بدأها عندما استقبل الرئيس السوري بشار الأسد قبل نحو أسبوعين في القاهرة، وتمنى عليه يومها (قبل صدور التقرير) أن تتعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدوليّة، وأن ما قامت به على هذا الصعيد ليس بكاف، لا من قبل القاضي ميليس، ولا من قبل مجلس الأمن الذي تبنى ما جاء في تقريره، وذهب الى الأبعد لجهة وضع سوريا أمام خيارين: إما التجاوب وفق المعايير التي يدور حولها حوار واسع الآن لتحديد سقفها؛ أو التحسب لمواجهة الضغوطات التي قد تبدأ اقتصادية، وربما تنتهي بما هو أدهى وأخطر من ذلك؟

وإذا كان من الصعب مقارنة ما حمله الرئيس المصري الى دمشق، وما حمله منها، ليرسم مهمته، فليس من الصعب التذكير بحدود المربع الذي ينطلق منه الرئيس مبارك، ويتحرك فيه، وهي: الأولوية لمعرفة الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وإذا كان تقرير ميليس مسيئاً، ومتحاملًا، فعلى دمشق أن تثبت براءتها بالفعل لا بالقول، وأن تحدد هي عملياً الخطوات التي يمكن أن تقدم عليها، لإثبات هذه البراءة، بدلا من الاكتفاء بانتقاد التقرير، والقيام بأوسع حملة إعلامية ضده، لأن هذه الحملة لم تمنحها صكّ براءة من المجتمع الدولي، ولم تؤد بالتقرير ليصبح لاغيا، أو لا قيمة معنوية له، بدليل أن مجلس الأمن قد تبناه، وأخذ بمضمونه حرفياً، ومدّد للقاضي الدولي في أن يتابع مهمته، مستندا الى مضامينه.

أما الحدّ الثاني من هذه المهمة، فهو تشجيع سوريا على التعاون مع الأمم المتحدة، بما يجنبها المواجهة، ويحفظ لها استقرارها، السياسي، والأمني، والاقتصادي، خصوصا أن تقرير ميليس الذي انتقدته، تحاول الولايات المتحدة أن تستغله حتى حدود الذروة، ومن خلال مجلس الأمن، بهدف عزلها، وممارسة شتى

الضغوطات ضدها لحملها على التجاوب مع العديد من المطالب والشروط العالقة المرتبطة بملفات أكثر تعقيدا، تبدأ من العراق، مروراً بـ لبنان، وصولاً الى فلسطين. الحدّ الثالث يتعلّق بواقع العلاقات اللبنانية السورية ومستقبلها، وبدور التهدة التي تسعى اليها مصر، وأيضا الدعم الذي تقدمه الى الحكومة اللبنانية، وتسعى الى مضاعفته من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي لدعم لبنان، الذي عقد اجتماعه التحضيري الاول في نيويورك.

واضح جداً ان السيد نصر الله عندما طالب بدور سعودي مصري، او مبادرة على مستوى الجامعة العربية، إنما كان يهدف الى قيام نوع من الرعاية العربية لوقف التدهور في العلاقات السورية اللبنانية في ضوء ما أفرزه تقرير ميليس من استنتاجات، وفي ضوء ما ورد في تقرير لارسن من وقائع ميدانية تسيء الى الامن والاستقرار في لبنان، انطلاقاً من تسلل السلاح، والمسلحين، وانتشار للسلاح الفلسطيني خارج المخيمات، خصوصاً من قبل الفصائل الحليفة لدمشق، او حيث تتواجد مقرّات قياداتها.

إن موقف مصر واضح، وصريح في هذا الاتجاه (وهنا يأتي الحدّ الرابع من مهمتها). إنها مع السلطة الفلسطينية، وداعمة بقوة للرئيس محمود عباس، وسلطته، وخياراته. ولها موقف واضح، وجازم، ونهائي، على هذا الصعيد، وبالتالي لا يمكن ان تلتقي مع توجهات دمشق الداعمة للفصائل الفلسطينية الراديكالية التي لا تتناغم مع سياسة السلطة، ومخططاتها، وهذا مفصل مهم من الحوار المصري السوري الفلسطيني الذي لم يهتد الى توافق واضح ونهائي بعد. ويأتي تحرّك الرئيس مبارك باتجاه دمشق على وقع المستجدات التي بدأت تشهدها الساحة اللبنانية في اعقاب صدور تقرير ميليس، وبعده تقرير لارسن، وهي مستجدات مقلقة بدأت تحاصر حكومة الرئيس السنيورة من خلال تحريك السلاح

الفلسطيني خصوصا في المناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية، وايضا من خلال تحريك جملة مواضيع من شأنها ان تزعزع الاستقرار الحكومي من جهة، وترفع منسوب الانقسامات الفئوية، والطائفية، والمذهبية في البلاد من جهة أخرى.

كما يأتي هذا التحرك على وقع ما يجري في كواليس الامم المتحدة، ومجلس الامن، وبعض عواصم دول القرار، حيث بدأت عملية عرض <<عروض جدية>> على دمشق لحملها على التعاون مع المحقق الدولي، وأيضا مع تقرير لارسن الذي سيخضعه مجلس الامن اعتبارا من الاثنين المقبل للدرس والتقييم.

وتفيد أجواء نيويورك ان العروض المتداولة تتناول نوعية الخطوات التي يمكن لسوريا اعتمادها لتأكيد رغبتها في التعاون، كما أبلغت بذلك مجلس الامن من خلال المداخلة العلنية التي قدمها مندوبها السفير فيصل المقداد، ذلك ان الولايات المتحدة، ومعها فرنسا، وبريطانيا، لم تعد تكتفي بالاعلان فقط، بل تريد التزامات من خلال الإقدام على اتخاذ بعض الخطوات والاجراءات التي تؤكد تعاونها العملي من جهة، وتتمكن من إثبات براءتها من جهة أخرى، وهي التي قالت إنها بريئة من كل الاتهامات التي وجهها ميليس اليها من خلال ما جاء في تقريره من أسماء واتهامات؟!!

لا يمكن الذهاب بعيدا على هذا الصعيد، والقول بأن العروض قوبلت، والصفقة قد أبرمت بين سوريا والمجتمع الدولي. فالاتصالات جدية، وعامل الوقت ضاغط، وعواصم دول القرار، حتى تلك المتعاونة مع دمشق، من موسكو الى بكين، كلها تسعى وتحاول الوصول الى مخرج، ولو وسطية، لكن لا شيء حاسما وفق ما توافر من معلومات أمس وكل الخيارات مطروحة حتى ربع الساعة الاخير. وبانتظار ما سيستجد بين سوريا والمجتمع الدولي (حتى ولو جاءت النتائج كما

توقع وزير الخارجية فاروق الشرع، أي لا قرار عن مجلس الأمن بفرض عقوبات، بل تمنّ على سوريا بالتعاون)، فإن التحرك المصري السعودي ينطلق من مواقع غير تلك التي حددها السيّد حسن نصر الله، ذلك أن الدولتين ترفضان أن تكون سوريا عرضة للعقوبات من قبل المجتمع الدولي، ولكن ترفضان أيضا الدخول في مواجهة معه، على خلفية المواقف المعلنة من التقريرين، والقرارين معا. كما ترفضان أن تتحول الساحة اللبنانية الى ساحة مفتوحة امام الصراع الاقليمي لتسديد الفواتير، وتصفية الحسابات، والدليل ان الخطاب السياسي لرئيس تيار المستقبل النائب سعد الحريري، يقارب بشفافية كبيرة الموقف السعودي المصري من قضية التحقيق، والتقرير، وأولوية الحقيقة. وإذا كان السيّد نصر الله قد اشاد بجانب منه، فإن الجانب الآخر مهم أيضا حيث قال: نحن نرفض ان تستغل الجريمة للنيل من سوريا، ولكن في الوقت نفسه نريد معرفة الحقيقة، ونريد التجاوب لبلوغها... والامر في النهاية تقررته دمشق التي لا تزال أمام خيارين: إما التجاوب، في ضوء التفاهم الممكن، والمحتمل على الشروط والخطوات؛ وإما المواجهة، وهذه إذا ما تقرر، ستكون مادة خلافة جوهريّة بين اللبنانيين المنقسمين حول طروحات <<الحزب>>، وسلاحه، وخياراته في هذه المرحلة، خصوصا، وإن عرض القوة الذي مارسه أمس لم يكن مدعاة ترحيب وارتياح من قبل مجموعهم؟!